وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الإثنين، 27 نوفمبر 2023

أخبار الطاقة

إشادة عربية بمبادرة سمو ولي العهد «الشرق الأوسط الأخضر»

مفضي الخمساني

الرياض

انطلقت في القاهرة يوم أمس، أعمال ورشة العمل (الأمن الغذائي: الأساليب والاستراتيجيات) التي تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية على مدى ثلاثة أيام بالتعاون مع إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي، وإدارة الإسكان والموارد المائية والحد من الكوارث بجامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد).

وأوضح وكيل الجامعة للعلاقات الخارجية خالد الحرفش في كلمته خلال الافتتاح أهمية الورشة التي تنظم في إطار التعاون البناء والمثمر بين مختلف قطاعات جامعة الدول العربية بما يعزز جهود دعم العمل العربي المشترك، لتحقيق التنمية المستدامة لدولنا العربية، مؤكدًا أن قضية الأمن الغذائي تأتي ضمن أولويات اهتمام متخذي القرار في الدول العربية، باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الوطني، في ظل مجموعة من التحديات المتأصلة في الخصائص الجغرافية لدولنا العربية، ولعل من أبرزها تفشي الأمراض والأوبئة، والتغير المناخي، وتزايد أزمات المياه، وشُحّ الأراضي الزراعية، والطلب المتزايد على الغذاء والهدر الغذائي. إضافة إلى الأزمات الدولية الطارئة كأزمة كورونا والحروب الإقليمية والدولية التي تسهم في تفاقم خطورة التهديدات الناشئة عن هذا الملف الاستراتيجي القومي وتضيف أعباءً جديدة على دولنا العربية للتصدي لها من خلال إيجاد حلول علمية وعملية ناجعة، وهي تشكل في مجملها عوامل أسهمت في زيادة التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي.

وأشار الحرفش إلى أن الأمن الغذائي يأتي ضمن اهتمامات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بوصفها الجهة الموكل إليها تنفيذُ الإستراتيجيات والخطط العربية الأمنية، في إطار تبنيها لمفهوم الأمن الشامل حيث تسعى الجامعة من خلال مراكزها وبرامجها العلمية والبحثية إلى تعزيز القدرات المؤسسية لمنظومة الأمن الغذائي العربي لتسريع وتيرة التخطيط الاستراتيجي الزراعي والمائي، والدفع نحو إيجاد حلول مبتكرة فاعلة لصانع القرار العربي، كتأسيس قاعدة بيانات زراعية مشتركة، وتعزيز مشاركة الدول العربية في المبادرات الدولية المتعلقة بالأمن الغذائي، عبر تشجيع التعاون الإقليمي لتقليل مخاطر تقلب أسعار السلع، وكذلك تحسين نظم إدارة الموارد المائية وزيادة كفايتها، والعمل على تدعيم الاستجابة المرنة للمخاطر ذات الصلة بطرق الإمدادات الغذائية، وبناء القدرة على معالجة المخاطر البيئية المستقبلية.

وأكدت مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية الوزير المفوض ندى العجيزي في كلمتها أهمية التركيز على السياسات التي تسهل تجارة الأغذية، من خلال تقليل الحواجز التجارية، وتطوير مناطق جديدة للتجارة الحرة، وتعزيز التكنولوجيات الرقمية، والحد من الحواجز غير الجمركية، ومواءمة الممارسات التنظيمية، وتعزيز الحوكمة، وتشجيع التعاون والاتساق بين الدول العربية والمجتمع العالمي، كما استعرضت في كلمتها تقارير الأمم المتحدة الأخيرة،

التي أظهرت أن حوالي 181 مليون شخص في جميع أنحاء المنطقة، أي ما يقرب من 35 في المئة من السكان في المنطقة العربية، يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بزيادة حوالي 12 مليون شخص عن العام 2022م.

من جانبه أشار المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية الدكتور إبراهيم آدم الدخيري التي ألقاها نيابة عنه نائب المدير العام الدكتور رائد حبتر، إلى أن المنطقة العربية تُعد من أكبر أقاليم العالم استيرادًا للغذاء بما يعادل نحو 100 مليون طن من المواد الغذائية سنويًا، وبما نسبته 32 % من جملة احتياجاتها، ويتوقع أن تصل إلى 130 مليون طن في العام 2030، وهو العام الذي يتوقع فيه تحقيق الأمن الغذائي بحسب المدى الزمني لأهداف التنمية المستدامة، موضحًا أن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أطلقت مبادرتها لتحقيق الأمن الغذائي العربي، ودُعمت هذه المبادرة بوضع برنامج لاستدامة الأمن الغذائي العربي تضمنت أهدافًا وبرامج استراتيجية تصب جميعها في تطوير النظم الزراعية والغذائية العربية، كما أعدت مؤخرا إستراتيجية عربية للأمن الغذائي لدعم مجهودات الدول لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدامين. وتطرق لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة «أكساد» الدكتور نصر الدين العبيد في كلمته التي ألقاها نيابة عنه مدير مكتب أكساد في القاهرة الدكتور سيد خليفة إلى التطورات العالمية، والتغيرات المناخية، وتداعيات الحروب والنزاعات الدولية، التي أدت إلى تفاقم نقاط الضعف في النظم الزراعية والغذائية، ونوهت الكلمة بجهود الدول العربية في التكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها السلبية على المنطقة العربية، وخاصة (مبادرة الشرق الأوسط الأخضر) التي أطلقها سمو ولي العهد -حفظه الله- التي ستسهم بفاعلية في تعزيز المفهوم الشامل لزيادة المساحات الخضراء للحد من انبعاث الكربون وخفض درجات الحرارة والحد من تأثيرها على تغير المناخ.

مما يذكر أن الورشة تأتي في سياق سلسلة من الأنشطة العلمية نفذتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في مجال الأمن الغذائي ويشارك في أعمالها خبراء من الدول العربية والمنظمات الدولية ذات العلاقة تهدف إلى دراسة الحالة الراهنة للأمن الغذائي في المنطقة العربية،، وإبراز أطر الحوكمة وآفاق صنع القرار في قضايا الأمن الغذائي المستقبلي، إضافة إلى بيان مهددات وعوائق تحقيق الأمن الغذائي والسيادة الغذائية للدول، ومناقشة آفاق الاستثمار ودور التكنولوجيا والابتكار في تعزيز الأمن الغذائي، وإبراز أثر العولمة الاقتصادية على التجارة العربية والعالمية في أمن الغذاء، وكذلك بيان أهمية البعد الصحي لهذه القضية وآلياتها وسبل ضمانها.

أسواق النفط تفتتح اليوم بأمل استعادة المكاسب مع خفض المخاطر الجيوسياسية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين والمتداولون يتأملون استعادة المكاسب اليومية التي فقدتها في أغلاق تداولات الأسبوع الفائت، يوم الجمعة، إذ تحدد سعر التسوية للعقود الآجلة لخام برنت على انخفاض 1 %، عند 80.58 دولارا للبرميل، كما نزل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 2 %، عند 75.54 دولارا، متأثرة بخفض علاوة المخاطر الجيوسياسية، بعد هدنة وقف الحرب وبدء أطلاق سراح بعض الرهائن بين الجانبين.

لكن الأسعار حققت مكاسب للأسبوع الأول في أكثر من شهر، قبل اجتماع أوبك+ الخميس القادم، 30 نوفمبر، لاتخاذ قرار بشأن تخفيضات الإنتاج في 2024. وحقق الخامان القياسيان أول أسبوع إيجابي في خمسة أسابيع، مع تداولهما بمكاسب أسبوعية بنحو 1 %، مع توقع على نطاق واسع أن تتفق منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها، بما في ذلك روسيا، في تحالف أوبك+، على مزيد من التخفيضات لضمان توازن الأسواق.

وتستعد أوبك + لاجتماع سيكون فيه تخفيضات الإنتاج على رأس جدول الأعمال بسبب مخاوف الطلب وتزايد العرض، خاصة من المنتجين من خارج أوبك. بينما يتطلع المتداولون للحصول على مزيد من الأخبار حول مستويات الإنتاج المستقبلية. ومع ذلك، فإن المكاسب القوية التي شوهدت في بداية الأسبوع الماضي قد تضاءلت بسبب الأخبار التي أفادت بتأجيل اجتماع أوبك + إلى 30 نوفمبر، بعد أن كان من المقرر عقده في الأصل أمس الأحد، حيث أثار ذلك تكهنات حول مدى حجم الإنتاج المخطط له وتخفيضات الإنتاج.

كما تعطلت المكاسب الأكبر للأسبوع بسبب البيانات التي أظهرت زيادة أكبر بكثير من المتوقع في المخزونات الأميركية، مع بقاء الإنتاج الأميركي بالقرب من مستويات قياسية. وارتفعت مخزونات النفط الخام الأميركية بمقدار 8.7 ملايين برميل الأسبوع الماضي، ليصل إجمالي مخزونات النفط الخام التجارية الأميركية إلى ما يزيد قليلاً على 448 مليون برميل - وهو أعلى مستوى منذ يوليو.

وهذا هو الأسبوع الرابع على التوالي من الزيادة في المخزونات الأميركية، حيث يشكل المستوى القياسي للإمدادات الأميركية مشكلة لأوبك +، حيث يبدو أن الولايات المتحدة تأخذ حصتها في السوق بعيدًا عن كبار منتجي أوبك + حيث يقومون، والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، بتخفيض الإنتاج لتعزيز توازن الإمدادات.

كما أشارت سلسلة من القراءات الاقتصادية الضعيفة الأسبوع الماضي إلى ضعف الأوضاع في الاقتصادات العالمية الكبرى، وأظهرت بيانات مؤشر مديري المشتريات من أستراليا ومنطقة اليورو واليابان أن النشاط التجاري ظل في حالة انكماش

حتى نوفمبر، وسط ضغوط من ارتفاع أسعار الفائدة والتضخم.

وينصب التركيز الآن على قراءات مؤشر مديري المشتريات من الصين، أكبر مستورد للنفط، والتي من المقرر صدورها هذا الأسبوع. وفي حين ظلت واردات البلاد من النفط ثابتة هذا العام، فإن التراكم الهائل في مخزوناتها وحصص التكرير الأكثر صرامة أثار بعض المخاوف بشأن تباطؤ الطلب في الأشهر المقبلة.

ويتجه النفط الخام نحو خسارة شهرية متتالية مع نهاية نوفمبر، مع انخفاض الأسعار بنحو 20 % عن أعلى مستوى سجله في أواخر سبتمبر. وكان هذا الانخفاض مدفوعًا بعلامات زيادة الإمدادات من الدول غير الأعضاء في أوبك +، وارتفاع المخزونات الأميركية، وتلاشي العلاوة الناتجة عن الحرب بين إسرائيل وحماس. وفي الوقت نفسه، تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن السوق قد يعود إلى الفائض في العام المقبل.

وفي سياق النفط الأسبوعي، فإن هذا يمثل الأسبوع الخامس على التوالي من انخفاض النفط الخام. ولم يتغير منحنى العقود الآجلة في الغالب مع انحدار طفيف جدًا. ومالت بيانات المخزونات إلى الاتجاه الهبوطي مع زيادات متواضعة في أوروبا وسنغافورة تخللتها زيادة كبيرة في الولايات المتحدة - والأسوأ من ذلك بالنسبة لأسعار النفط الخام، أن الزيادة في الولايات المتحدة كانت مدفوعة بشكل كبير بتدفق كبير قدره 8.7 ملايين برميل من مخزونات النفط الخام مما أدى إلى زيادة تراكم الخام التراكمي لمدة ثلاثة أسابيع إلى 1. وهو رقم ضخم يبلغ 26.2 مليون برميل ومستويات النفط الخام الحالية تتراجع عن قاع النطاق الموسمي.

بينما تتعزز المنتجات المكررة، حيث يبدو أن فروق أسعار الديزل والبنزين قد وجدت قاعًا على المدى القريب وبدأت في الارتفاع مرة أخرى. كما حققت فروق أسعار زيت الوقود عالي الكبريت انتعاشًا مثيرًا للإعجاب خلال الأسبوعين الماضيين، وهو ما يعكس على الأرجح عودة وحدات التكرير التي كانت خارج الخدمة سابقًا للصيانة الموسمية.

وأكدت بيانات تحديد مراكز المستثمرين [خام برنت فقط، وخام غرب تكساس الوسيط حتى يوم الاثنين بمناسبة عيد الشكر أن المضاربين كانوا بائعين صافين لعقود برنت بما يصل إلى 15.9 مليون برميل، ليختتموا الأسبوع الخامس على التوالي من صافي تصفية المضاربة.

وقال محللو موقع اويل برايس، إن أسواق النفط لا تزال تركز على أوبك+، على الرغم من رد الفعل الدراماتيكي لأسواق النفط على الأخبار التي أفادت بتأجيل اجتماع أوبك+. وانتهى التأرجح في أسعار النفط الذي شوهد خلال الأسابيع الماضية مع انتظار السوق لاجتماع أوبك، الذي تم تأجيله من 26 إلى 30 نوفمبر وتغير من حضور شخصي في فيينا إلى اجتماع عبر الإنترنت.

واستقرت العقود الآجلة لخام برنت للأشهر الأولى في بورصة لندن ضمن إطار ضيق يتراوح بين 81 و83 دولارًا للبرميل طوال الأسبوع، مع إبقاء عطلة عيد الشكر في الولايات المتحدة على التطورات الرئيسة التي تركز بقوة على المشهد الأوراسي. وقد تم تعويض التوقعات الأفضل لقطاع العقارات في الصين من خلال ارتفاع المخزونات الأميركية، لذلك ستكون أوبك + هي التي تحدد اتجاه التسعير في الأسابيع المقبلة.

وفي تطورات أسواق الطاقة، تتطلع شركة النفط الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة، أدنوك إلى توسعة كبيرة في مجال التنقيب والانتاج. وأفادت تقارير أن الشركة تدرس الاستحواذ على شركة الطاقة الأوروبية فينترسهال ديا المدعومة من شركة باسف مقابل نحو 11 مليار دولار، لزيادة محفظتها مع الحقول النرويجية التي يمكن أن تضيف نحو 324000 برميل في اليوم من المكافئ النفطي.

وفي المكسيك، يجبر التسرب النفطي المنتجين في خليج المكسيك على التوقف عن العمل، وتم إغلاق أكثر من 60 ألف برميل يوميًا من إنتاج النفط الخام في خليج المكسيك الأميركي، أي ما يعادل 3 % من إنتاج المنطقة، بعد تسرب خط أنابيب تحت الماء لشركة ثيرد كوست للبنية التحتية، مما أثر على شركة أوكسيدنتال بتروليوم، وشركة تالوس للطاقة، وآخرون.

وفي اسكتلندا، سيتم توقف واحدة من أقدم المصافي في أوروبا عن العمل، حيث من المتوقع أن يتم إغلاق مصفاة التكرير الوحيدة في اسكتلندا، وهي محطة جرانجماوث التي تبلغ طاقتها 150 ألف برميل يوميًا والتي تديرها شركة بترووينيوس، بحلول ربيع عام 2025 حيث يسعى المشغل إلى تجديدها لتصبح منشأة لاستيراد الديزل.

وفي كولومبيا، تتطلع البلاد إلى واردات الغاز الفنزويلي الرخيص، إذ تدرس شركة النفط الوطنية الكولومبية، ايكوبتر، لبدء استيراد الغاز الطبيعي من فنزويلا، قائلة إن تكلفة 5 دولارات لكل مليون قدم مكعب أرخص بكثير من خيارات الاستيراد الحالية.

وفي الولايات المتحدة، تعود منشأة فريبورت للغاز الطبيعي المسال إلى طاقتها الكاملة. ووافقت لجنة تنظيم الطاقة الفيدرالية الأميركية على طلب شركة فريبورت لزيادة الإنتاج إلى طاقته الكاملة، مما يعيد البنية التحتية للمرحلة الثانية ويعيد إجمالي معدل التسييل إلى 2.1 مليار قدم مكعب يوميًا.

وحكمت محكمة الاستئناف للدائرة الخامسة في الولايات المتحدة لصالح شركات التكرير الأصغر حجما التي طعنت في قرار وكالة حماية البيئة بحرمان شركات المصب الأصغر من «الإعفاءات الصعبة» التي تعفيها مؤقتا من تفويضات الوقود الحيوي في البلاد، مما أعطى صناعة التكرير الفوز.

وفي اليونان، تشعر شركات الشحن اليونانية بالقلق من تجاوز الحدود القصوى للأسعار. ووفقًا لتقارير السوق، توقفت ثلاث شركات شحن يونانية كبرى عن نقل النفط الروسي مؤخرًا حيث كثفت إدارة بايدن الضغط على منتهكي عقوبات الحد الأقصى للأسعار.

وفي إندونيسيا، تطلق البلاد أول مشروع لالتقاط الكربون وتخزينه. وأطلق الرئيس الإندونيسي جوكو ويدودو عملية بناء مشروع تانغجوه لالتقاط الكربون واستخدامه وتخزينه بقيمة 2.6 مليار دولار، وهو أول مشروع يتم بناؤه في البلاد، متطلعًا إلى زيادة الاستفادة من خزانات النفط والغاز المستنفدة في طبقات المياه الجوفية المالحة.

وفي روسيا، تبيع البلاد كل مخزونها من النفط الخام بأعلى من سقف الأسعار. وأعلنت السلطات الحكومية الروسية أن مصدري النفط في البلاد يبيعون تقريبا كل صادراتهم من النفط الخام فوق الحد الأقصى للسعر الذي فرضه الغرب

والذي يبلغ 60 دولارا للبرميل، ليحلوا محل جزء كبير من شركات الشحن والتأمين الأوروبية.

وفي قطر، فازت شركة قطر للطاقة بحكم التحكيم، حيث سيتعين على شركة المرافق الإسبانية الكبرى إندیسا دفع 570 مليون دولار لشركة قطر للطاقة بعد صدور حكم من محكمة التحكيم الدولية بشأن تعديل الأسعار بأثر رجعي، أي ما يقرب من نصف ما طالبت به المؤسسة الوطنية للنفط القطرية في البداية.

وفي مكان أخر، ارتفع دعم الوقود الأحفوري على الرغم من اقتراب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، كوب28. وعلى الرغم من تعهدات المجتمع الدولي بخفض إعانات دعم الوقود الأحفوري «غير الفعالة» في مؤتمرات القمة السابقة، فإن صندوق النقد الدولي يقدر أن المبلغ العالمي لمثل هذه الإعانات ارتفع من 2 تريليون دولار إلى 7 تريليون دولار على مدى العامين الماضيين، على خلفية ارتفاع أسعار الطاقة.

إلى ذلك، أصبحت روسيا ثاني أكبر مورد للنفط المكرر إلى الاتحاد الأوروبي عبر الهند. واستورد الاتحاد الأوروبي 7.9 مليون طن من المنتجات البترولية المكررة من الهند خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر من هذا العام.

وقد أدى حجم المنتجات البترولية المكررة هذا العام إلى دفع الهند من المركز السادس في عام 2022 إلى المركز الأول في عام 2023، حيث تعد فرنسا وهولندا وإيطاليا أكبر ثلاثة مستوردين. تليها كرواتيا ولاتفيا ورومانيا وألمانيا.

وحصلت بلغاريا على إعفاء من الحظر النفطي الروسي الذي فرضه الاتحاد الأوروبي في أواخر عام 2022 من أجل ضمان الإمدادات المحلية الكافية. ومع ذلك، يتم تكرير النفط الروسي وبيعه في الأسواق الأوروبية الأخرى.

واستورد الاتحاد الأوروبي 7.9 مليون طن من المنتجات البترولية المكررة من الهند بين يناير وسبتمبر من هذا العام، وفقًا لحسابات وكالة ريا نوفوستي، وهو رقم أكثر من الضعف على أساس سنوي، وثلاثة أضعاف الكميات اعتبارًا من عام 2021.

وتستورد شركة الهند الوطنية، ثاني أكبر شركة لتكرير النفط في آسيا بعد الصين، نحو 40% من النفط الخام الذي تكرره من روسيا، مع زيادة كبيرة في الكميات بشكل كبير بسبب الخصم على الخام الروسي نتيجة للعقوبات الغربية.

ويواصل الخام الروسي شق طريقه إلى الأسواق الأوروبية بطرق أخرى أيضًا. ووفقا لبيانات من مركز أبحاث الطاقة والهواء النظيف، استوردت مصفاة نيفتوتشيم بورغاس البلغارية على البحر الأسود أكثر من 4.95 مليون طن من الخام الروسي في الأشهر العشرة الأولى من هذا العام. وتعد بلغاريا رابع أكبر مستورد للخام الروسي المنقول بحرا، بعد الهند والصين وتركيا.

ووفقاً للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (يوروستات)، فإن الغاز الطبيعي، والنفط، والنيكل، والصلب، والأسمدة يمثل ثلثي واردات «الاتحاد الأوروبي الإضافية» (المعاملات مع كل البلدان خارج الاتحاد الأوروبي) من روسيا. علاوة على ذلك، تشير وكالة الإحصاء الرسمية إلى أنه بين الربع الثالث من عام 2021 والربع الثالث من عام 2023، انخفضت

حصة روسيا في واردات الغاز الطبيعي «من خارج الاتحاد الأوروبي» بنسبة 27 %. وشهدت واردات النفط من خارج الاتحاد الأوروبي انخفاضًا بنسبة 25 % في حصة روسيا.

سوق النفط .. المتغيرات الجيوسياسية وبيانات العرض والطلب تعقد توقعات الأسعار

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار تقلبات أسعار النفط خلال الأسبوع الجاري بعد تسجيل أول مكسب في خمسة أسابيع في ختام الأسبوع الماضي، بينما تستمر السوق في ترقب قرار «أوبك +» خلال اجتماعها الوزاري المهم الخميس المقبل.

وأوضح المحللون أن «أوبك +» تواجه تحديات صعبة فيما يخص تطور بيانات العرض والطلب على النفط في 2024، وستظهر قراراتها الخميس المقبل وتوضح كيف تخطط للتعامل مع تطورات السوق على الأقل على المدى القصير، إما عن طريق خفض إمدادات النفط بشكل أكبر أو المخاطرة بردة فعل على الأسعار.

ورجحوا أن تخرج «أوبك +» بخطط عمل فعالة لمواجهة تأثير نمو إنتاج النفط الخام من خارج «أوبك»، مع الأخذ بعين الاعتبار البيانات الاقتصادية الضعيفة خاصة في سوق التصدير الرئيسة في الصين، مشيرين إلى أنه عندما تم تنفيذ تخفيضات «أوبك +» الطوعية في الإنتاج في الصيف الماضي، أسهم ذلك في رفع الأسعار وتعزيز مناخ الاستثمار، لكن مخاوف الركود وتباطؤ الاقتصاد العالمي أديا إلى عدم استمرارية هذه الوتيرة من المكاسب.

وعد المحللون، إن التأثير المتنامي للبيانات الاقتصادية وللقضايا الجيوسياسية على السوق النفطية، ما يزيد من تعقيد توقعات 2024 وخطط سياسة «أوبك +».

وفي هذا الإطار، يقول لـ«الاقتصادية» روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش إيه» لخدمات الطاقة، إن فرص حدوث مكاسب واسعة في نهاية الأسبوع الجاري كبيرة خاصة إذا تمكن تحالف «أوبك +» الخميس من تحقيق الإجماع على إجراء تخفيضات أوسع وأعمق، مشيرا إلى تأكيد «مجموعة رابيدان إنرجي» الدولية للطاقة أن المنتجين قادرون على علاج تباين وجهات النظر وتحقيق الإجماع المطلوب في الاجتماع المقبل.

وأضاف أن عديدا من الدوائر التحليلية الدولية ترى أن النتيجة الأكثر ترجيحا لاجتماع وزراء الطاقة في تحالف منتجي «أوبك +»، هي الاستمرار في الحفاظ على مستويات الإنتاج المتفق عليها بالفعل.

من جانبه، يقول دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة تكنيك جروب الدولية، إن المجموعة ستبني على ما توصلت إليه «أوبك +» من اتفاق مؤقت بشأن الحصص الجديدة لـ2024 في اجتماعها الوزاري الكامل الأخير في يونيو الماضي من خفض أهداف الإنتاج لبعض المنتجين الأفارقة الكبار مثل أنجولا ونيجيريا والمنتجين الصغار بما في ذلك الكونغو وغينيا الاستوائية.

ونقل عن مسؤولين في «أوبك» قولهم، إن توسع واستمرار التوتر في الشرق الأوسط سيؤديان إلى حالة من عدم اليقين وعدم الاستقرار في أسواق الطاقة، خاصة في سوق النفط، معتبرا أن هذا يعرض أمن إمدادات الطاقة والتنمية المستدامة لصناعة الطاقة للخطر. من ناحيته، يقول بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة، إن التعاون المستمر داخل المجموعة يمضي في حالة جيدة ومطمئنة، مشيرا إلى أن اتفاق «أوبك +» وقراراته عامل مهم في القضاء على تقلبات سوق النفط والمساعدة في تحسين الظروف الاقتصادية العالمية وتشجيع الاستثمارات الجديدة في صناعة النفط وأمن الطاقة.

بدورها، أوضحت أرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة أفريكان ليدرشيب الدولية، أن هناك زيادات واسعة في الإمدادات النفطية من خارج «أوبك +»، خصوصا المنتجين الواعدين مثل البرازيل، حيث تخطط شركة بتروبراس لتوسيع إنتاج النفط في البرازيل بهدف أن تصبح رابع أكبر منتج عالمي بحلول 2030، منوهة إلى أن بتروبراس تعلق آمالا كبيرة على صناعة النفط في البرازيل، التي تعتمد إلى حد كبير على ما إذا كانت الحكومة تسمح بإجراء مزيد من عمليات الحفر.

وأشارت إلى أن الطلب العالمي قد تتصدره الهند قريبا – حيث إنها أسرع الاقتصادات الآسيوية نموا حاليا –، منوهة إلى استيراد الاتحاد الأوروبي 7.9 مليون طن من المنتجات البترولية المكررة من الهند خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر من هذا العام، وقد أدى حجم المنتجات البترولية المكررة هذا العام إلى دفع الهند من المركز السادس في 2022 إلى المركز الأول في 2023، حيث تعد فرنسا وهولندا وإيطاليا أكبر ثلاثة مستوردين.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، مع انحسار علاوة المخاطر المرتبطة بالعوامل الجيوسياسية، تراجعت أسعار النفط، الجمعة 24 نوفمبر، فيما حققت مكسبا أسبوعيا للمرة الأولى منذ أكثر من شهر، قبيل اجتماع «أوبك +» الأسبوع المقبل، الذي يتم خلاله اتخاذ قرار بشأن تخفيضات الإنتاج في 2024.

جاء ذلك التراجع اليومي مدعوما بانحسار المخاطر الجيوسياسية.

وتراجع سعر التسوية للعقود الآجلة لخام برنت 84 سنتا، بما يعادل 1 في المائة، إلى 80.58 دولار للبرميل، في حين انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.56 دولار أو 2 في المائة عن إغلاق الأربعاء عند 75.54 دولار (حيث لم تكن هناك تسوية لخام غرب تكساس الوسيط الخميس 23 نوفمبر، بسبب عطلة الولايات المتحدة).

وخلال أسبوع، حقق كلا العقدين أول مكاسب أسبوعية لهما في خمسة أسابيع، وذلك في الوقت الذي تستعد فيه «أوبك +» لاجتماع تحتل تخفيضات الإنتاج صدارة رأس جدول أعماله بعد التراجعات في أسعار النفط في الآونة الأخيرة بسبب مخاوف حيال الطلب ونمو المعروض، خاصة من المنتجين من خارج «أوبك».

وكانت «أوبك +» قد أعلنت تأجيل اجتماعها من 26 نوفمبر إلى 30 من الشهر ذاته.

من جانب آخر، استقر عدد حفارات النفط الأمريكية خلال الأسبوع الماضي دون تغيير عن السابق، بينما ارتفعت منصات التنقيب عن الغاز الطبيعي.

وأظهر التقرير، الصادر عن شركة بيكر هيوز الأمريكية الأربعاء، استقرار عدد حفارات التنقيب عن النفط في الولايات المتحدة عند 500 حفارة خلال الأسبوع الماضي.

ووفق التقرير -الصادر في 22 نوفمبر-2022 فقد استقرت حفارات النفط الأمريكية بعدما ارتفعت الأسبوع الماضي للمرة الأولى في ثلاثة أسابيع، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

تجدر الإشارة إلى أن بيكر هيوز أصدرت تقرير الحفارات الأربعاء بدلا من موعده المعتاد الجمعة من كل أسبوع، بسبب عطلة الولايات المتحدة.

واستقر عدد حفارات النفط الأمريكية في حوض برميان عند 307 حفارات خلال الأسبوع الماضي دون تغيير عن الأسبوع السابق، كما لم تشهد حفارات حوض إيجل فورد أي تغيير، لتظل عند 47 حفارة للأسبوع الخامس على التوالي.

وارتفع عدد الحفارات في حقل كانا وودفورد بمقدار حفارة واحدة، ليصل الإجمالي إلى 15 حفارة، بينما انخفض العدد في حوض «دي جي نيوبرارا» بمقدار حفارة، ليسجل 14 حفارة.

7 دول أوروبية تدعو لإعادة النظر في فرض رسوم على انبعاثات السفن الاقتصادية

دعا وزراء من سبع دول في الاتحاد الأوروبي، منها إسبانيا وإيطاليا، إلى وقف خطط إدراج الشحن البحري في نظام «تجارة الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي»، الذي سيدخل حيز التنفيذ في يناير المقبل.

وبحسب صحيفة «فاينانشيال تايمز» البريطانية أكدت رسالة بعث بها الوزراء إلى المفوضية الأوروبية، أن هذه الخطوة تخاطر بإبعاد الأعمال عن الموانئ الأوروبية، في حين ستقدم فائدة بيئية محدودة، بحسب ما ذكرته وكالة «بلومبيرج» للأنباء.

وأضافت الرسالة أن «نظام تجارة الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي، الذي سيدخل حيز التنفيذ في عام 2024، قد يؤدي إلى انبعاثات في أجزاء أخرى من العالم، بل ويزيد من حجم انبعاثات الغازات الدفيئة من خلال سلك طرق أطول لتجنب التوقف في موانئ الاتحاد الأوروبي».

وأظهر تقرير اقتصادي أن السفن التي تبحر إلى الموانئ الأوروبية ستواجه رسوم انبعاثات كربونية بقيمة 3.6 مليار دولار خلال العام المقبل، مع بدء فرض هذه الرسوم بهدف تشجيع قطاع النقل البحري على خفض الانبعاثات الكربونية من السفن.

مفاوضو «كوب 28» يواجهون «صعودا شاقا» .. الوقت ينفد أمام الحد من الاحتباس الحراري الاقتصادية

الوقت ينفد أمام فرص الحد من الاحتباس الحراري العالي بما لا يتجاوز درجتين مئويتين، أو درجة ونصف درجة مئوية، على نحو أفضل، مقارنة بمستويات ما قبل عصر الصناعة، وهو الهدف الذي حدده زعماء العالم في مؤتمر باريس للمناخ عام 2015.

ووفقا لـ«الألمانية» يأتي انعقاد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب 28)، الذي ينطلق في دبي الخميس المقبل، في وقت يتسم بالحساسية من الناحية الجيوسياسية.

ويأمل فوبكه هوكسترا مفوض الاتحاد الأوروبي الجديد للعمل المناخي، أن تعطي محادثات المناخ التي تجريها الأمم المتحدة زخما جديدا لمكافحة الاحتباس الحراري.

وفي مقابلة مع غرفة الأخبار الأوروبية (إي إن آر) شدد المفوض الأوروبي قائلا: «يخطرنا العلماء أن هناك حاجة لمزيد من الطموح، وأن نافذة الفرص تنفد بالفعل».

وسيسعى الاتحاد الأوروبي خلال كوب 28 في دبي إلى إقناع الدول التي تمثل أكبر مصادر للانبعاثات الكربونية، ببذل مزيد من الجهد لمكافحة التغير المناخي. وفي المقابل، فإن الاتحاد على استعداد للمساعدة في دفع تكاليف مواجهة الأضرار الناجمة عن الظاهرة في المناطق الفقيرة من العالم، على سبيل المثال.

ويرى هوكسترا أن المفاوضين يواجهون «صعودا شاقا» في سبيل التوصل لاتفاق تسوية نهائي خلال كوب 28، مضيفا: «ببساطة، الطموح مرتفع للغاية».

وقال المفوض الأوروبي إن زيارته الأخيرة للصين ومنطقة الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، كشفت له الصعوبات التي يجب التغلب عليها، كما أنه استمع إلى المواقف الرسمية وغير الرسمية لمختلف الدول، وحللها سعيا للوصول إلى «منطقة آمنة» محتملة.

وقال هوكسترا: «في جميع هذه المجالات -الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، وغاز الميثان، وأسواق الكربون- أنا أبحث دوما، كما تعلمون، عن إشارات، وأقدم اقتراحات، وأستمع إلى آراء، وأحاول إعادة صياغة مواقف بعينها»، سعيا لسد هوة الخلافات.

صندوق الخسائر والأضرار: القوة الاقتصادية قرينة المسؤولية وأعرب هوكسترا بوضوح عن اعتقاده أنه يتعين على الصين، التي تتباهى بأنها صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم، أن تكون مساهما في صندوق الخسائر والأضرار، وليس مستفيدا منه.

ويهدف الصندوق، الذي اتفقت دول العالم على إنشائه في كوب 27 بشرم الشيخ العام الماضي، إلى تقديم المساعدة المالية لدعم الدول النامية والفقيرة في التغلب على تبعات التغير المناخي وتداعيات جائحة فيروس كورونا.

وقال: «حققت الصين تقدما هائلا. إنها صاحبة ثاني اقتصاد في العالم، وبها تقريبا نفس عدد السيارات الكهربائية الموجودة في الاتحاد الأوروبي».

ومع كل هذا النفوذ وهذه القوة الاقتصادية تأتي المسؤولية، وقال: إنه يتعين أن يكون هذا هو الحال مع الآخرين: «من يمكنه الدفع، فليدفع». وخلص إلى أن صندوق الخسائر والأضرار يجب أن يخصص لمن هم «أكثر احتياجا».

وبحسب المفوض الأوروبي، يتعين أن يقدم الصندوق الدعم المالي «لعدد محدود من الدول، وليس لكل من يواجه

كوارث مناخية».

وعلى سبيل المثال، يتعين أن تستفيد من الصندوق الجزر الصغيرة والدول الإفريقية التي لا مسؤولية لها في «أي جزء من التغير المناخي» ولكنها «تصاب بموجات الجفاف، والفيضانات، والأمطار الغزيرة».

وأكد هوكسترا أن الصندوق «لا يهدف إلى تعويض الخسائر والأضرار» بحسب المعنى الحرفي للعبارة، ولكن بقدر ضمان أن الدولة التي تصاب بكارثة مناخية «تملك القدرة على مواصلة» تسيير الأمور.

وقال إنه لهذا السبب، فإن بعض الدول المشاركة في مؤتمر دبي «ليست على يقين بعض الشيء بشأن ما إذا كان يجب أن يطلق على الصندوق الخسائر والأضرار»، رغم أنه يرى هذا التساؤل أمرا ثانويا.

وقال: «من المهم بمكان أن نوضح معايير الاستحقاق، والهدف من إنشاء الصندوق».

ويهدف صندوق الخسائر والأضرار إلى تقديم 100 مليار دولار مساعدات سنوية للدول الفقيرة. وتتوقع الدول النامية من البلدان الصناعية الغنية، على وجه الخصوص، الإسهام في الصندوق. ويأمل البعض في الحصول على مبالغ سنوية تصل إلى مئات المليارات.

ورغم ضخامة الأموال التي صدرت بها تعهدات، فإنها تشكل جزءا صغيرا من إجمالي تريليوني دولار ستكون هناك حاجة إليها بحلول عام 2030 بحسب تقديرات الأمم المتحدة، لتمويل جهود التكيف مع التغير المناخي، إضافة للمساعدات ذات الصلة للدول النامية.

وقال هوكسترا: إن الاتحاد الأوروبي مسؤول عن 7 في المائة فقط من الانبعاثات الكربونية العالمية، وإن معركة مكافحة المناخ «لن تفلح إلا بتوافق واسع النطاق» بين الدول والشركات الكبرى والمواطنين.

وعلى مدار شهر ونصف، زار هوكسترا وزير الخارجية الهولندي السابق، 13 دولة، كما عقد 55 لقاء مع وزراء ومبعوثين خاصين ومفاوضين وقادة منظمات دولية.

وقال المفوض الأوروبي: «نحن بحاجة إلى مزيد من الجهود خلال العقد المقبل لضمان إقامة جسور مع باقي العالم».

وأوضح في الوقت نفسه أنه ليس هناك خيار آخر سوى التوصل إلى اتفاق، وقال: إن كوكب الأرض يضع «خطوطا حمراء».

وأكد هوكسترا أن الطموحات السامية يمليها العلم، ولكن «لسوء الحظ، لم نقترب من ذلك بعد».

استثمارات بقيمة 5.84 مليار دولار في النفط والغاز العمانيين خلال النصف الأول

الشرق الأوسط

بلغ حجم الاستثمار في قطاع استكشاف وإنتاج وتطوير النفط والغاز بسلطنة عُمان خلال النصف الأول من عام 2023، نحو 5.84 مليار دولار أميركي.

هذا ما أعلنه مدير عام استكشاف وإنتاج النفط والغاز في وزارة الطاقة والمعادن، صالح بن علي العنبوري، مشيراً إلى أن النفقات الرأسمالية تشكل ما نسبته 62 في المائة من تلك الاستثمارات؛ مثل المسوحات الجيولوجية والحفر والمرافق وغيرها، و38 في المائة مصاريف تشغيلية.

ووفق وكالة الأنباء العمانية، أشار العنبوري إلى أن الشركات النفطية العاملة في سلطنة عُمان قامت بحفر كثير من الآبار الاستكشافية في مختلف مناطق امتياز النفط والغاز خلال العام الحالي، مستهدفة مكامن مختلفة وعلى أعماق متفاوتة. وأوضح أن النتائج الأولية لبعض الآبار «مبشرة»، وسيتم التأكد من ذلك عبر اختبارات طويلة الأمد قد تمتد لعدة أشهر أو أكثر، في حين تحتاج بعض الآبار إلى مزيد من الدراسة والاختبار، مما سيسهم في الحفاظ على مستويات مستقرة من الإنتاج والاحتياطيات.

كما أعلن أن كل مناطق الامتياز غير المشغولة تعد مناطق مفتوحة للاستثمار، كاشفاً أن الوزارة ترحب بأي مستثمر يرغب في التفاوض عليها. وأشار إلى أن الوزارة طرحت جولة مزايدة بداية هذا العام على المربعات 15 و54 و36، التي حظيت باهتمام كبير من عدة شركات محلية ودولية، حيث تقوم حالياً بالمفاضلة بين العروض ليتم إسناد المناطق قريباً.

وحول الاستكشاف الذي أعلنته شركة «أوكسيدنتال عُمان» مؤخراً في حقل النفط بـ«مربع 65»، أشار العنبوري إلى أن البئر ليست استكشافية وإنما لأحد الحقول المكتشفة سابقاً. ورغم أن إنتاجها الأولي يصل إلى 6 آلاف برميل من مكافئ النفط يومياً، وهو مستوى مرتفع مقارنة بالآبار السابقة في المنطقة، فإنه من المتوقع أن ينخفض الإنتاج بشكل طبيعي. وتعمل الشركة حالياً على مشروع حقن المياه للمحافظة على مستويات الإنتاج نفسها من هذه البئر والآبار التي سيتم حفرها في الحقل نفسه مستقبلاً.

وأكد العبوري أن سلطنة عُمان ملتزمة حالياً باتفاقها مع دول «أوبك بلس» لخفض إنتاجها من النفط الخام، وأعلنت عن خفضها الطوعي البالغ 40 ألف برميل يومياً من النفط الخام في شهر مايو (أيار) 2023، وهي ملتزمة بذلك بموجب الاتفاق الحالي إلى نهاية ديسمبر (كانون الأول) 2024.

البرازيل تستثمر أكثر من 100 مليار دولار لتصبح قوة نفطية كبيرة

أحمد مصطفى

اندبندنت

تخطط البرازيل للتوسع في استكشاف النفط على مدى الأعوام القليلة المقبلة بهدف أن تصبح قوة نفطية عالمية كبرى.

وأعلنت شركة النفط الوطنية البرازيلية «بتروبراس» أنها ستستثمر 102 مليار دولار من الآن حتى عام 2028 بهدف أن تصبح قوة نفطية كبرى في العالم. وفي مقابلة مع صحيفة «وول ستريت جورنال» قال الرئيس التنفيذي للشركة جين بول بريتس، «ألا ينبغي على جهة ما أن تنتج النفط؟».

في الوقت الذي تتحول فيه استثمارات الطاقة في العالم نحو إنتاج الطاقة من مصادر متجددة في إطار مكافحة التغيرات المناخية، تخصص البرازيل استثمارات هائلة لإنتاج النفط، وتستهدف الخطة البرازيلية احتياطات النفط في المياه العميقة قبالة شواطئ ريو دي جانيرو إضافة إلى احتياطات هائلة محتملة عند مصب نهر الأمازون.

يقول رئيس الشركة، «ليس معنى أننا توصلنا إلى خلاصة أن العالم يحتاج إلى طاقة نظيفة، ومزيد منها، أننا يجب أن ننتقد النفط ونتوقف عن ضخه مباشرة». ويضيف، «من دون أرباح العائد من إنتاج النفط ما كان ممكناً للشركة أن تستثمر في الطاقة المتجددة، وهذا التحول هو عملية مستمرة».

تزيد خطة الاستثمار التي أعلنتها الشركة البرازيلية بنسبة 31 في المئة عن تلك التي اعتمدتها للأعوام الخمسة السابقة من 2023 إلى 2027 بقيمة 78 مليار دولار، وتخصص نسبة أكثر من 70 في المئة من تلك الاستثمارات للاستكشاف والإنتاج بحسب الخطة، وفق ما ذكرته الصحيفة.

زيادة الإنتاج

تعد البرازيل تاسع أكبر منتج للنفط في العالم، والأكبر في أميركا اللاتينية حتى الآن، ومع خفض الإنتاج من قبل المنتجين الكبار في العالم، ضمن تحالف «أوبك+» بقيادة السعودية وروسيا، تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تكون البرازيل من أكثر ثلاث دول نمواً في إنتاج النفط إلى جانب الولايات المتحدة وإيران.

ووصل إنتاج البرازيل من النفط والغاز في سبتمبر (أيلول) الماضي إلى مستوى غير مسبوق عند 4.7 مليون برميل يومياً، أي تقريباً ضعف حجم إنتاج المكسيك. وبحسب هيئة تنظيم النفط «أي أن بي»، كان إنتاجه في حدود 3.7 مليون برميل يومياً والبقية من المكافيء النفطي من الغاز، ويساوي ذلك أكثر من ربع إنتاج الولايات المتحدة من النفط ويزيد بنسبة

17 في المئة على سبتمبر العام الماضي 2022.

يقول محلل الاستثمار في شركة السمسرة «ميراي أسيت برازيل» بدرو غالدي، «لدى شركة بتروبراس قدرة هائلة على توفير الأموال بشكل غير طبيعي». ويضيف أن المشكلة لدى الشركة ليست توفر المال إنما المعرفة والخبرة التقنية. ومن مصادر القلق أيضاً، كما يذكر غالدي، أن «الهم الأكبر سياسي»، وذلك في إشارة إلى المخاوف من أن يحاول الرئيس لويز إيناسيو لولا دا سيلفا الذي وصل إلى الحكم في يناير (كانون الثاني) الماضي ممارسة مزيد من السلطة في شأن إدارة أكبر شركة في البلاد.

مخاوف سياسية

يذكر أنه في فترة حكم حزب العمال السابقة، ما بين 2011 و2016، خسرت شركة «بتروبراس» ما يصل إلى 30 مليار دولار بعد أن جعلتها الحكومة تمول دعم الديزل والبنزين في سياق جهودها لمكافحة التضخم، وبحلول عام 2015 أصبحت الشركة أكبر شركة نفط كبرى في العالم ترزح تحت وطأة الديون، التي وصلت وقتها إلى 130 مليار دولار.

تدخلات السياسيين بتلقي رشى من الشركة مقابل تسهيل العقود أضرت أيضاً بوضعها المالي كما اكتشف المحققون في قضية الفساد الكبرى المتعلقة وقتها التي أزعجت عشرات من رجال الأعمال في البرازيل، وضمن تلك القضية حكم على الرئيس لولا دا سيلفا نفسه بالسجن 19 شهراً عام 2018، فإن المحكمة برأته بعد ذلك.

ويقول الرئيس التنفيذي للشركة، إنه لم يتعرض إلى أي ضغط من الرئيس لولا دا سيلفا لخفض أسعار منتجاتها ولا يتوقع أن يحدث ذلك. ويقول «لم يطلب مني (الرئيس) لولا مباشرة، ولا بشكل غير مباشر، التدخل في شأن الأسعار... نحن ملتزمون بالحفاظ على الثقة التي وضعها مستثمرونا فينا كشركة».

تقول كبيرة المحللين في مؤسسة «موديز» لخدمات المستثمرين في ساو باولو كارولينا شيمنتي، إن تغيير قيادة الشركة وطريقة إدارتها بعد فضيحة الرشى أدى إلى حمايتها من أخطاء الماضي، فالآن، تتخذ القرارات في شأن العقود من قبل مجموعة من التنفيذيين وليس شخص واحد ما يزيد من الشفافية ويسهم في تفادي الفساد.

وتضيف أن شركة «بتروبراس» باعت أيضاً بعضاً من مصافي النفط التابعة لها لتنهي احتكارها لقطاع التكرير والمشتقات ويصبح نصيبها منه في حدود 80 في المئة، وذلك من شأنه أن يجعل من الصعب على الحكومة التحكم في أسعار المنتجات للمستهلك.

«أكوا باور» السعودية تتهيأ لبدء التشغيل التجاري لـ«مجمع حصيان» بدبي

اقتصاد الشرق

تتهيأ شركة «أكوا باور» السعودية لبدء التشغيل التجاري لمشروع «مجمع حصيان» لإنتاج الطاقة في دبي بدولة الإمارات، والذي تمتلك فيه حصة 27%، والبالغة تكلفته 3.24 مليار دولار.

قالت الشركة في إفصاح على موقع سوق الأسهم السعودية الرئيسية «تداول» اليوم الأحد، إنها تسلّمت من «هيئة مياه وكهرباء دبي» أو «ديوا» (DEWA)، شهادة التشغيل التجاري للمشروع الذي يتألف من 4 وحدات بطاقة إنتاجية إجمالية تُقدر بـ2.4 غيغاواط، حيث جرى تشغيل 3 من هذه الوحدات في فترات سابقة، بطاقة إنتاجية تُقدر بـ600 ميغاواط لكل وحدة.

ذكرت «أكوا باور» في إفصاحها أنها تتوقع اتضاح الأثر المالي لتشغيل المشروع بكامل قدرته التشغيلية ابتداءً من الربع الرابع من عام 2023.

كانت «أكوا باور» وقّعت في أكتوبر الماضي، اتفاقية شراء المياه مع «هيئة كهرباء ومياه دبي» للمرحلة الأولى من مشروع «مجمع حصيان» لتحلية مياه البحر بالتناضح العكسي، بقدرة إنتاجية 818.3 ألف متر مكعب يومياً.

تتوزع ملكية المشروع على 4 مستثمرين، إذ تستحوذ «هيئة كهرباء ومياه دبي» على الحصة الأكبر والبالغة 51%، فيما تمتلك «أكوا باور» 27%، و«هارين إلكتريك إنترناشيونال» التي تتولى عملية تصميم وإنشاء وهندسة المشروع 14.7%، و«صندوق طريق الحرير» 7.3%.

الرئيس التنفيذي لأكوا باور: محطة شمسية ضخمة بمشروع نيوم.. وهذه خططنا لمصر والمغرب

عبدالرحمن صلاح

الطاقة

كشف الرئيس التنفيذي لأكوا باور السعودية، ماركو أرتشيلي، عددًا من المشروعات الضخمة التي تنفّذها الشركة داخل المملكة وخارجها، ضمن إطار إستراتيجيتها الهادفة إلى الريادة في مشروعات الطاقة النظيفة، وإنتاج الهيدروجين الأخضر.

وعرض أرتشيلي، في حوار حصري مع منصة الطاقة المتخصصة بمناسبة انعقاد قمة المناخ كوب 28 في الإمارات، موقف المشروعات التي تنفّذها أكوا باور في مصر والمغرب، وخطّتها للتوسع في أفريقيا.

وتعدّ أكوا باور السعودية أكبر شركة خاصة لتحلية المياه في العالم، والرائدة في تحول الطاقة، وأول شركة تعمل في مجال الهيدروجين الأخضر.

وفي هذا السياق، يرى الرئيس التنفيذي لأكوا باور أن الطاقة المتجددة تعدّ اليوم الحل الأقلّ تكلفة والأسرع لتوفير الكهرباء، بما يدعم الأهداف العالمية الرامية إلى خفض الانبعاثات وتحقيق الحياد الكربوني بحلول منتصف القرن.

وتقود شركة أكوا باور عمليات تحول الطاقة في المملكة، إذ تُعدّ لاعبًا رئيسًا في «رؤية السعودية 2030»، ولديها محفظة أعمالها التي تشمل حاليًا 77 محطة قيد التشغيل والبناء، أو في مراحل متقدمة من التطوير، بقيمة استثمارية تبلغ 82.8 مليار دولار أميركي، وبقدرات 53.7 غيغاواط من الكهرباء، و7.6 مليون متر مكعب من المياه المحلاة يوميًا.

ومن أجل استكمال طموحاتها في زيادة الاستثمارات والتوسع بمختلف أسواق العالم، استعانت الشركة السعودية بـ ماركو أرتشيلي في منصب الرئيس التنفيذي، للاستفادة من خبراته التي تمتد إلى 20 عامًا في العديد من شركات الطاقة العالمية.

ومنذ تعيينه في 20 مارس/أذار 2023، بدأ «أرتشيلي» الترويج لخطط أكوا باور، والإشراف على إستراتيجيات التوسع والنمو، وعقد صفقات ضخمة خاصة في قطاع الهيدروجين الأخضر، محليًا وعالميًا.

وإلى نص حوار الرئيس التنفيذي لأكوا باور مع منصة الطاقة:

نلمس بوضوح مدى تركيز الشركة على الهيدروجين الأخضر من خلال العقود والاتفاقيات التي وقّعتها مؤخرًا، علامَ يدلّ ذلك؟ وما مدى أهمية التحوّل نحو الهيدروجين بالنسبة لكم؟
نجحت دول العالم خلال العقدين الأخيرين في تعلّم كيفية تسخير طاقة الشمس، والرياح، والمياه، والأرض.. إذ باتت

الطاقة المتجددة اليوم الحلّ الأقلّ تكلفة والأسرع لتوليد الكهرباء.

إن «أكوا باور» تؤدي دورًا قياديًا في هذا التحوّل الجذري، من خلال بناء أكبر المحطات، وتحديد أقلّ تعرفة فيما يتعلق بتزويد العالم بخدمات مرافق الطاقة الشمسية الكهروضوئية والطاقة الشمسية المركزة، إلّا أنّ ذلك لا يكفي لمواجهة تحديات التغير المناخي.

ولا شكّ في أنّ التحديات الجديدة اليوم تكمن في القطاعات التي يصعب بها استبدال الطاقة المتجدّدة بالوقود الأحفوري، مثل التكرير والأسمدة والشحن وقطاع التنقل عمومًا.

ونعتقد أنّ الوقود النظيف، مثل الهيدروجين الأخضر والأمونيا والميثانول، هو الحلّ الأنسب لهذه القطاعات التي نبذل اليوم قصارى جهدنا لتحقيق نتائج مثمرة فيها.

وماذا عن الابتكار والتكنولوجيا الجديدة؟
سيكون لتركيزنا المتزايد على تحفيز الابتكار وتطبيق التكنولوجيا الجديدة على نطاق موسّع دور محوري في التحوّل بنجاح نحو الطاقة النظيفة التي تسهم بدورها في ضمان أمن الطاقة.

وتشير التقديرات بحسب بنك «ناتيكسيس» إلى أنّ الاستثمار في الهيدروجين سيتجاوز 300 مليار دولار أميركي بحلول عام 2030، ما يجعل من هذا القطاع الناشئ فرصة حقيقية لتحقيق المزيد من النمو.

وقّعت «أكوا باور» في وقت سابق من هذا العام عقدًا للإسهام في تنفيذ أكبر مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في مدينة نيوم، ما هي آخر التطورات المرتبطة بهذا المشروع الضخم؟ وكيف تستعدّون له حاليًا؟
تعمل شركة نيوم للهيدروجين الأخضر اليوم على إنشاء أول مصنع في العالم لإنتاج الهيدروجين الأخضر على نطاق واسع وتصديره بالكامل، ولتوضيح حجم هذا المصنع ونطاقه، بدأت أميركا الشمالية للتوّ بإنشاء أكبر مصنع للهيدروجين الأخضر في العالم بقدرة إنتاج 3 أطنان من الهيدروجين يوميًا، في حين إن مصنع شركة نيوم للهيدروجين الأخضر سيملك القدرة على إنتاج 600 طن من الهيدروجين يوميًا.

وسنستثمر في هذا المصنع، إلى جانب شريكينا «إير برودكتس»، وشركة نيوم، بقيمة استثمارات تصل إلى 8.5 مليار دولار أميركي، في حين سيوفر 23 مصرفًا حول العالم 6.4 مليار دولار أميركي تمويلًا دون حقّ الرجوع، ونتوقع أن يدخل المشروع حيّز التشغيل الفعلي في عام 2026.

لقد بدأنا أعمال التطوير على الأرض، علمًا أنّه قد تمّ تسلّم الدفعة الأولى من 6 توربينات رياح، إذ وصلت إلى موقع المشروع، ومن المقرّر تزويد محطة طاقة الرياح الخاصة بمصنع إنتاج الهيدروجين الأخضر بـ250 توربينًا لتوليد ما يصل إلى 1.6 غيغاواط من الطاقة النظيفة، عبر شبكة مخصصة لنقل الكهرباء من محطة طاقة الرياح إلى المصنع.

كما يجري العمل حاليًا على محطة الطاقة الشمسية الكهروضوئية، إذ سيسهم 5.6 مليون لوح شمسي في توليد ما

يصل إلى 2.2 غيغاواط من الطاقة الشمسية عند تشغيل المحطة بالكامل.

ونواصل تنفيذ أعمال الإنشاءات المعدنية في مجموعة رئيسة من المباني القائمة في المشروع، بما في ذلك تجميع بطاريات تخزين الطاقة المتجدّدة.

باختصار، يُعدّ هذا المشروع إنجازًا عالميًا بارزًا في عصر الهيدروجين الجديد.

ما مشروعات أكوا باور القائمة في شمال أفريقيا؟ وهل تعتزمون الاستثمار في الجزائر بالمستقبل القريب؟
نتوقع أن تزداد احتياجات القارة الأفريقية من الطاقة، في ظلّ النمو السكاني السريع الذي تشهده اليوم، وتملك أكوا باور حاليًا 14 مشروعًا تعمل في مجال الطاقة المتجددة في أفريقيا، ورغم أننا واحدة من أكبر الشركات التي تعمل اليوم على تنفيذ مشروعات لها في أفريقيا، فإننا نعتقد أن أهدافنا الطموحة ما تزال لم تحقَّق بعد، إذ نسعى اليوم إلى مضاعفة جهودنا من خلال النمو بشكل عضوي، وأيضًا عبر عمليات الاستحواذ، كي نتمكّن من إضافة قيمة ملحوظة لسكان المجتمعات المحلية.

نحن في طور مناقشة إمكان تنفيذ مشروعات جديدة بعددٍ من الدول الأفريقية، وذلك في مجالات تحلية المياه، والطاقة المتجدّدة، والهيدروجين الأخضر.

هلّا أعطيتنا لمحة عن مشروعاتكم في المغرب؟ وهل تعتزمون توسيع نطاق أعمالكم هناك، وبخاصة بعد انخفاض قيمة العملة المحلية (الدرهم المغربي)؟
المملكة المغربية في طليعة المساعي الهادفة إلى التحوّل نحو الطاقة المتجدّدة بفضل رؤية قيادتها واستشرافها للمستقبل، ولا شكّ في أن فضلًا كبيرًا يعود إلى المملكة المغربية وطموحها في توفير الطاقة الشمسية المركّزة في العديد من الدول حول العالم.

بدورنا، كنّا من الشركات التي أسهمت بشكلٍ ملحوظ بدعم التحوّل في قطاع الطاقة بالمملكة المغربية، نقوم اليوم بتشغيل 7 محطات لتوليد الكهرباء باستثمار إجمالي يزيد عن 3.1 مليار دولار أميركي، وتعوّل جميع هذه المحطات على الطاقة المتجدّدة لتوليد الكهرباء، علمًا أنه من المتوقع أن تسهم في الحدّ من انبعاثات الكربون بعشرات الآلاف من الأطنان في كلّ عام من تشغيلها.

نملك خططًا واضحة للنمو على المدى البعيد ضمن الدول التي نوجد فيها، ولا نتوقف عند التحديات الصغيرة التي قد نواجهها في المدى القريب، ونؤمن بأنّ المملكة المغربية تحرز تقدمًا ملحوظًا في مجال الطاقة النظيفة، مُمكّنةً بعجلة نموها الاقتصادي ووجودها بالقرب من الاتحاد الأوروبي، حيث الطلب الكبير على منتجاتها.

وتنظر «أكوا باور» إلى العلاقة التي تربطنا بالمملكة المغربية بكثير من التقدير، بينما نواصل البحث دومًا عن فرص جديدة للتوسّع هناك.

تسعى أكوا باور بشكل فاعل إلى تعزيز استثماراتها في مصر، ما هي محفظة استثماراتكم الحالية هناك؟ وهل تعتزمون

توقيع أيّ اتفاقيات تعاون جديدة في المستقبل القريب؟
نمتلك حاليًا مشروعين، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من المشروعات المستقبلية قيد الدراسة في جمهورية مصر العربية، وجميعها في مجال الطاقة المتجددة، فهناك محطة بنبان للطاقة الشمسية، إذ تبلغ القدرة الإنتاجية للمحطات التي تديرها الشركة هناك 120 ميغاواط، وهي قيد التشغيل اليوم لتزويد ما يقارب 80 ألف منزل بالكهرباء، في ظلّ إسهامها بتفادي نحو 156 ألف طنٍ من ثاني أكسيد الكربون سنويًا.

وتوجد أيضًا محطة كوم أمبو للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة إنتاجية تبلغ 200 ميغاواط، وهي قيد الإنشاء، على أن تنطلق عمليات الإنتاج فيها خلال الأشهر القليلة المقبلة.

ونعمل كذلك على إنشاء محطة لطاقة الرياح بقدرة إنتاجية تبلغ 1.1 غيغاواط، إذ نطمح إلى إنجاز صفقة تمويل هذه المحطة خلال العام المقبل، فضلًا عن مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر على نطاق واسع وغيره في المدى البعيد، من خلال اتفاقية لإنشاء محطة لطاقة الرياح تبلغ قدرتها الإنتاجية 10 غيغاواط، والتي ستعود بالفائدة على الاقتصاد المصري، عبر تحقيق وفورات بقيمة 6.5 مليار دولار أميركي في تكاليف الغاز الطبيعي السنوية.

وتطمح «أكوا باور» كذلك إلى تعزيز مشروعاتها بمجال تحلية المياه، في ظلّ سعي مصر إلى زيادة قدرتها على تحلية المياه، لتبلغ 8.85 مليون متر مكعب يوميًا بحلول عام 2050.

من وجهة نظر الرئيس التنفيذي لأكوا باور، ما الطريقة الأمثل والأكثر فعالية من حيث التكلفة لنقل الهيدروجين وتصديره؟.. وهل تدعم تصدير الهيدروجين عبر خطوط أنابيب الغاز؟
توجد اليوم طرق مختلفة لنقل الهيدروجين.. على المدى القصير، أعتقد أنّ تحويل الهيدروجين إلى أمونيا وشحنه عبر سفن بحرية هو الحلّ الأسهل، لضمان وصوله أولًا إلى القطاعات الصناعية التي يمكنها استعمال الأمونيا بشكلٍ مباشر، مثل الأسمدة والشحن، أو إعادة تحويله إلى هيدروجين من جديد، وهذا هو الحلّ الذي لجأنا إليه فيما يتعلق بمشروع شركة نيوم للهيدروجين الأخضر، مع شريكينا «نيوم» و«إير برودكتس»، الشركة الحصرية التي ستقوم بشراء الهيدروجين الأخضر من المصنع.

في المستقبل، أعتقد أنه سيجري العمل على تطوير شبكة من خطوط الأنابيب لنقل الهيدروجين الأخضر بشكلٍ مباشر على مسافاتٍ بعيد.

شكراً